الحدث

واصل عداد ضحايا مذبحة كابول، التي تبناها تنظيم «داعش»، في الارتفاع أمس الجمعة، وسط تشديد للإجراءات الأمنية في محيط المطار مع قرب انتهاء عمليات الإجلاء ومخاوف من اعتداءات جديدة

مذبحة كابول

لا حصيلة نهائية للضحايا ومخاوف من تكرار الهجمات

كابول، واشنطن ـ **العربي الجديد**

حاصرت المذبحة التي ارتكبها تنظيم «داعش» في كابول، أمس الأول، والتي ذهب ضحيتها مئات القتلى والجرحى من الأفغان بالإضافة إلى 13 أميركياً، الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي حاول الدفاع عن نفسه، معلناً تحمله مسؤولية ما حصل ومتعهداً بمعاقبة التنظيم الذي تبنى الهجوم الانتحاري في محيط المطار، وسط مخاوف أميركية وغربية من إمكانية تكرار ما حدث، خصوصاً مع اقتراب انتهاء عمليات الإجلاء، في 31 أغسطس/ آب الحالي. وفي الوقت الذي كان الكرملين ينتقد فيه، بطريقة مبطنة، الانسحاب الأميركي من البلد، مشيراً إلى صدق التوقعات بأن «تنظيمات إرهابية، على رأسها داعش، ستستغل الفوضى»، كانت الصين تؤمن غطاء لحركة «طالبان» يخفف الضغوط الدولية عليها.

وعلى الرغم من مرور أمس 24 ساعة على المذبحة لم تكن الحصيلة النهائية للضحايا الأفغان والأجانب قد حُسمت. وفي حين نقلت شبكة «سي بي أس» عن مسؤول أفغاني إشارته إلى ارتفاع عدد قتلى الهجوم إلى 170، قال مسؤول طبي ومسؤول من «طالبان» لوكالة «رويترز» إن عدد القتلى الأفغان ارتفع إلى 79 قتيلاً، من بينهم 28 من أعضاء الحركة، بالإضافة إلى أكثر من 120 شخصاً أصيبوا. كما تحدث أرقام أخرى عن سقوط 110 قتلى، فيما أكدت بريطانيا أمس مقتل بريطانيين اثنين في الهجوم. مع العلم أن أعداداً من الذين كان موجودين في موقع الهجوم كانوا لا يزالون أمس في عداد المفقودين، فيما يحاول ذووهم، عبر زيارة المستشفيات، معرفة معلومات عن وضعهم، ما يشير إلى أن حصيلة الضحايا مرشحة للارتفاع. وفي حين زاد الهجوم، وسقوط عدد من الجنود قتلى، من محنة بايدن، الذي تصاعدت الانتقادات والدعوات من الجمهوريين إلى استقالته، وهو ما رفضه البيت الأبيض، فإنه أدى في المقابل إلى اتصالات سياسية بين «طالبان» وباريس، حيث أعلن المتحدث باسم الحركة سهيل شاهين، في تغريدة أمس الجمعة، أن وفداً فرنسياً التقى في الدوحة، أمس الأول، ممثلين عن الحركة للمرة الأولى منذ إحكام سيطرتها على أفغانستان قبل نحو أسبوعين. وقال شاهين إن المبعوث الفرنسي فرنسوا ريشييه والوفد المرافق له «بحثوا بالتفصيل» الوضع في مطار كابول مع وفد بقيادة نائب مدير المكتب السياسي للحركة شير عباس ستانيكزاي. وأكدت وزارة الخارجية الفرنسية عقد محادثات مع ممثلين عن «طالبان» في الأيام الماضية في كابول والدوحة لتسهيل عمليات الإجلاء من كابول. وسلط هجوم أمس الأول الضوء على المخاوف حيال قدرة واشنطن على محاربة الإرهاب في أفغانستان، في غياب أي قوات أميركية هناك أو شركاء يمكن الاعتماد عليهم وخروج المتشددين من السجون. وكان خبراء مستقلون بالأمم المتحدة قد أبلغوا مجلس الأمن، في تقرير نُشر الشهر الماضي، أن تنظيم «داعش ـ ولاية خراسان» وسّع نطاق وجوده ليشمل عدة أقاليم من بينها كابول وأن مقاتليه شكلوا خلايا نائمة.

وقال مسؤولون أميركيون، أمس الجمعة، إن قوات بلادهم في كابول تتأهب للمزيد من هجمات تنظيم «داعش»، تزامناً مع اقتراب الانتهاء من مهمة الإجلاء التي تنفذها، وذلك مع ارتفاع عدد الجنود الأميركيين القتلى في هجوم انتحاري إلى 13 قتيلاً، بالإضافة إلى إصابة 18. يشار إلى أنهم أول قتلى يسقطون في صفوف القوات الأميركية بأفغانستان منذ فبراير/ شباط 2020، والهجوم هو الأكثر دموية على هذه القوات في أفغانستان منذ 10 سنوات. وفيما عززت «طالبان»، التي دافعت على لسان المتحدث باسمها ذبيح الله مجاهد عن نفسها، عبر إشارته إلى أن «الانفجار وقع في منطقة خاضعة أمنياً لمسؤولية القوات الأميركية»، من وجود عناصرها حول المطار، تسابق الولايات المتحدة الزمن لإتمام عمليات الإجلاء الجوية للأميركيين وبعض الأفغان من كابول قبل موعد نهائي لانسحابها العسكري الكامل بحلول 31 أغسطس. في هذا الوقت، أعلنت إسبانيا انتهاء عملياتها للإجلاء من كابول، على غرار ألمانيا وهولندا والسويد وكندا وأستراليا. وأكدت لندن أن عملياتها للإجلاء ستنتهي خلال «بضع ساعات». وحذر وزير الدفاع البريطاني بن والاس، أمس الجمعة، من أن خطر الهجمات يزيد مع قرب استكمال القوات الغربية عمليات الإجلاء الجوي، فيما قال وزير الدفاع الأسترالي بيتر داتون، إنه «كانت هناك معلومات واضحة جداً بأن الدولة الإسلامية لولاية خراسان ينوي أن يضرب وأن يضرب بقوة، وهذا ما فعلوه». وحذر من وقوع هجمات جديدة داعياً إلى «تجنب التجمعات والأماكن العامة».

وأعلن تنظيم «داعش»، في بيان تحت اسم «الدولة الإسلامية ـ ولاية خراسان»، مسؤوليته عن هجوم انتحاري واحد، وهو ما أكده المتحدث باسم «البنتاغون» جون كيربي، أمس الجمعة، الذي نفى حدوث تفجير ثانٍ قرب فندق «بارون» في كابول. وقال التنظيم إن «مقاتلاً من الدولة الإسلامية تمكن من اختراق كافة التحصينات الأمنية، واستطاع الوصول إلى تجمع كبير للمترجمين والمتعاونين مع الجيش الأميركي عند مخيم باران قرب مطار كابول، وفجّر حزامه الناسف وسطهم». وأوضح مسؤول في «طالبان» لوكالة «رويترز» أن الحركة كانت قد اعتقلت مقاتلاً في «داعش» عند المطار قبل أيام قليلة، وأنه أبلغها أثناء التحقيق بوجود خطط لشن هجمات.

توعد أميركي بالرد

وأعلن قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال فرانك ماكينزي، في مؤتمر صحافي، إن «جهاديين من ولاية خراسان في داعش قاما بتفجير نفسيهما في أبي غيث (إحدى بوابات المطار)، تبعهما جهاديون مسلحون أطلقوا النار على المدنيين والجنود». وأضاف: «نعمل بجهد كبير لنحدد من المسؤول، ومن الأشخاص المرتبطون بهذا الهجوم الجبان ونحن مستعدون للتحرك ضده». وتابع: «نعتقد أنهم يرغبون في مواصلة هذه الهجمات، ونتوقع استمرار هذه الهجمات، ونفعل كل ما بوسعنا للاستعداد». وأوضح أن الهجمات المحتملة في المستقبل قد تشمل إطلاق صواريخ على المطار أو محاولة الدخول بسيارات ملغومة. وأكد أنه لم يرصد ما يجعله يقتنع بأن قوات «طالبان» سمحت بوقوع الهجوم، مشيراً إلى تبادل بعض المعلومات الاستخباراتية مع «طالبان»، ومعرباً عن اعتقاده أن الحركة «أحبطت بعض الهجمات».

بايدن، الذي لم يحد عن تمسكه بإنجاز الانسحاب في موعده، تعهد أيضاً بملاحقة منفّذي الهجوم. وفي خطاب ألقاه في البيت الأبيض، وصف فيه جنود بلاده الذين قتلوا في الهجوم الانتحاري بأنّهم «أبطال»، قال بايدن «لأولئك الذين نفذوا هذا الهجوم، وكذلك لأي شخص يتمنى الضرر لأميركا، اعلموا هذا: لن ننسامح. لن ننسى. سنطاردكم ونجعلكم تدفعون الثمن». وأضاف «لقد أمرت قادتي بوضع خطط عملياتية لضرب أصول تنظيم داعش وقيادته ومنشآته. سنرد بقوة ودقة في الوقت الذي يناسبنا والمكان الذي نختاره وفي اللحظة التي نختارها». ودافع بايدن عن طريقة تعامله مع أخطر أزمة في السياسة الخارجية، قائلاً إنها مسؤوليته في نهاية المطاف، بينما ألقى بعض اللوم على سلفه الجمهوري دونالد ترامب لاتفاق 2020 الذي تفاوض عليه مع حركة «طالبان». كما برأ ساحة «طالبان» التي لا يثق بها، مشيراً إلى أنه لا يوجد دليل على حصول «تواطؤ» بينها وبين «داعش»، معرباً عن اعتقاده أن من مصلحتها السماح باستمرار عمليات الإجلاء.

وعلى الرغم من الأصوات التي تطالب بتأجيل الانسحاب النهائي لاستكمال عمليات الإجلاء، فقد جدّد بايدن التزامه إنهاء أطول حرب لبلاده في الموعد المحدد، معتبراً أنّه يوجد متسع من الوقت حتى نهاية أغسطس الحالي لإجلاء المواطنين الأميركيين وأكبر عدد ممكن من طالبي اللجوء الأفغان الذين تمّت الموافقة على طلباتهم. وأضاف «نظراً إلى أنّه من الممكن جداً أن يقع هجوم جديد، فقد خلص الجيش إلى أنّ هذا ما يتعيّن علينا فعله، وأعتقد أنّهم (العسكريون) على حق».

وفي الأيام الأخيرة انتقد عدد من البرلمانيين الديمقراطيين بايدن لإصراره على الالتزام بموعد 31 أغسطس لإنجاز الانسحاب من أفغانستان. وفي حين طالبه بعض هؤلاء بإبقاء القوات الأميركية في كابول «طالما استغرق الأمر ذلك»، فإن غالبية البرلمانيين في حزبه يدعمون حتى الآن قراره الانسحاب نهاية الشهر الحالي. لكن في المعسكر المعارض الموقف مختلف تماماً، إذ دعا بعض البرلمانيين الرئيس إلى الاستقالة، وهو ما سارعت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي إلى رفضه، معتبرة أن «الوقت ليس مناسباً للألاعيب السياسية». وكعادته، حاول الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الاستفادة من الهجوم لتوجيه سهام الانتقاد إلى بايدن. وقال إنّ «هذه المأساة ما كان ينبغي أبداً السماح بحدوثها، ما يجعل حزننا أعمق وأصعب على الفهم».

مخاوف روسيا تتأكد

وفي موسكو، وبعد أن ندّد بالهجوم في كابول أمس الأول، قال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف: «للأسف، تتأكد التوقعات المتشائمة التي تفيد بأن تنظيمات إرهابية، على رأسها تنظيم داعش، ستستغل بالطبع الفوضى في أفغانستان». وأضاف «الخطر كبير بالنسبة للجميع. وهذا الأمر يبقى أعظم دافع للقلق». وأعلن أن أجهزة المخابرات الروسية تعمل على مدار الساعة لمنع امتداد التداعيات إلى دول آسيا الوسطى، فيما أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه يعتزم مواصلة اتصالاته مع زعماء الدول الأجنبية حول الوضع في أفغانستان. وأكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن الأولوية الأولى بعد عمليات الإجلاء من أفغانستان هي لضمان الأمن، لا سيما مع الدول المجاورة. وأكدت بكين أنها «تحت صدمة حمام الدم» الذي تبناه «داعش». وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية تشاو ليجيان إن «الصين صدمت من هذه الانفجارات وتدينها بشدة»، مشيراً إلى أن هذا الهجوم «يظهر أن الوضع الأمني في أفغانستان لا يزال معقداً وخطيراً»، داعياً «الأطراف المعنية إلى اتخاذ إجراءات لضمان أمن الشعب الأفغاني والمواطنين الأجانب».

ووصف مجلس الأمن الدولي، في بيان، الهجوم الدامي في كابول بأنه «مقيت للغاية» لتعمده استهداف مدنيين وأفراد يساعدون في عمليات الإجلاء. وقال دبلوماسيون، لوكالة «رويترز»، إن المجلس وافق على البيان بعد إزالة إشارة إلى «طالبان»، تؤكد أن الحركة يجب ألا تدعم «الإرهابيين العاملين على أراضي أي دولة»، بناء على طلب الصين. وأشار البيان إلى أن المجلس كرر تأكيده أهمية مكافحة الإرهاب في أفغانستان لضمان عدم استخدام أراضي أفغانستان لتهديد أو مهاجمة أي دولة، وأنه لا يجوز لأي جماعة أو فرد أفغاني دعم الإرهابيين العاملين في أراضي أي دولة». وكان الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريس قد دعا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى اجتماع الإثنين المقبل لمناقشة الوضع الفوضوي في أفغانستان.

وندّدت دول عدة حول العالم بالمذبحة في كابول أمس الأول. وأعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ أن الأولوية «تبقى إجلاء أكبر عدد ممكن من الناس»، وهو ما يتماشى مع دعوة رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال. واعتبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أنّ ما يجري في أفغانستان «وضع شديد التوتّر للغاية لإخراج الناس من البلد». كما دانت الهجوم إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وهولندا والنرويج والسويد وبولندا والسعودية ومصر، التي جددت تأكيد «تضامنها من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرّف بكافة أشكالها وصورها». وأكد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أنّ «الإرهاب ما يزال خطراً يستدعي استمرار التعاون الدولي لمواجهته»، فيما أكدت قطر «رفض العنف والإرهاب مهما كانت الدوافع والأسباب». واستنكر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة «أي نوع من العمليات الإرهابية التي يتم فيها الاعتداء على النساء والرجال والشباب والأطفال»، معرباً عن أمله في «تشكيل حكومة شاملة في كابول في أقرب وقت تضطلع بواجباتها في حماية أرواح الناس وممتلكاتهم».

خلال تشييع أحد ضحايا الهجوم في كابول (عامر قرشي/ فرانس برس)

كشفت «طالبان» عن اجتماع مع وفد فرنسي في الدوحة

بايدن لمنفذي الهجوم: لن نسامح وسنطاردكم

توقعات بنصف مليون لاجئ

توقعت الأمم المتحدة، أمس الجمعة، أن يسلك أكثر من نصف مليون أفغاني طريق اللجوء خلال 2021. وقالت نائبة رئيسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كيلي كليمنتس، في مؤتمر صحافي في جنيف، «نستعد لقرابة 500 ألف لاجئ جديد في المنطقة. هذا أسوأ سيناريو». ودعت جميع دول جوار أفغانستان إلى الإبقاء على حدودها مفتوحة أمام الفارين من بلدهم، مشيرة إلى «ارتفاع طفيف» في عدد اللاجئين إلى باكستان في الأيام الماضية.

شرط تركي لإدارة المطار

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الجمعة، أن أنقرة أجرت أول محادثات لها مع «طالبان» في كابول، موضحاً أن أنقرة ما زالت تجري تقييماً لاقتراح الحركة إدارة مطار العاصمة بعد الانسحاب الأميركي بسبب المخاوف الأمنية وضبابية الوضع، إلا أن مسؤولين تركيين قالا لوكالة «رويترز» إن أنقرة لن تساعد في إدارة المطار ما لم توافق «طالبان» على وجود أمني تركي. وأوضح أحدهما أن الهجمات «أظهرت صحة موقفنا».

رصد

بايدن يواجه عاصفة من الانتقادات

على الرغم من التوقعات والتحذيرات المبكرة من وقوع هجوم في مطار كابول، إلا أن حصوله أول من أمس الخميس، أحدث صدمة واسعة ولا سيما في الولايات المتحدة، حيث انصبت الانتقادات والاتهامات بمجملها على الرئيس جو بايدن وطريقة تنفيذه للانسحاب «المتسرع والفوضوي» من أفغانستان

تشكيك في إدارة الأزمة... والجمهوريون يطالبونه بالاستقالة

بايدن: الحمل مسؤولية ما حدث (ديميتريوس فريحان/Getty)

فكتور شلهوب
واشنطن ـ **العربي الجديد**

بالنسبة إلى رئيس قام بحملته الانتخابية مستفيداً من عقود من الخبرة في السياسة الخارجية ومواكبة قرارات الأمن القومي، بعدما كان لديه مقعد على الطاولة في مداولات شديدة الأهمية في التاريخ الأميركي الحديث، وقال بعد توليه منصبه إن رسالته إلى العالم هي «أميركا عادت»، كانت مشاهد الفوضى في الأيام الأخيرة في أفغانستان ولا سيما في عملية الإجلاء من مطار كابول، تعكس وضعاً مغايراً، مشكّلة صفعة قوية مبكرة لحكم جو بايدن. وجاء الهجومان الدمويان في محيط مطار العاصمة الأفغانية أول من أمس الخميس، واللذان سقط جراءهما عشرات القتلى والجرحى بينهم 13 جندياً أميركياً، ليضاعفا من حالة «الإذلال»، كما وصفها كثيرون، التي رافقت الانسحاب الأميركي المتعجل من أفغانستان، ويزيدان من محنة الرئيس ومن شراسة الانتقادات ضده التي وصلت من قبل خصومه الجمهوريين حد دعوته للاستقالة. وأكثر ما هزّ وصدم واشنطن جراء ما جرى في كابول أول من أمس، أن اعتداءات من هذا النوع كانت متوقعة، بل «محتومة»، ومع ذلك فشلت التحذيرات والاحتياطات في إحباطها. الإدارة الأميركية منذ بداية عملية الإجلاء طمأنت بأنها وضعت في الحسبان حصول تطورات طارئة وتحدثت عن خطر إرهابي «داعشي» مرجّح. بايدن نوّه بالتدابير الأمنية المتخذة في محيط المطار، تحوطاً لمثل هذا الاحتمال. وزير الخارجية أنتوني بلينكن كرر بأن عملية الإجلاء الجارية محفوفة «بالمخاطر»، فيما أقرّ مستشار الأمن القومي جيك سوليفان هو الآخر بأن مثل هذا الخطر «حقيقي». وقبل أقل من ساعة من وقوع الهجومين الانتحاريين، انتشر في واشنطن خبر منسوب إلى مصدر عسكري يعلن فيه أن الضربة باتت «وشيكة» وأن المعلومات عنها «موثوقة». كما أن الجنرال كينيث ماكنزي، قائد القيادة المركزية الأميركية، قال بعد وقوع التفجيرين، إن الهجمات الإرهابية كانت متوقعة. وعلى الرغم من كل ذلك كان لما جرى وقع الزلزال على البيت الأبيض. كلفته البشرية معطوفة على حالة الفوضى المهينة في مطار كابول في الأيام الأولى، زادت من حشر الرئيس في الزاوية، وربما أصابت رئاسته بأزمة يصعب تجاوزها، وستكون جزءاً من إرثه في الحكم.

وعقب الهجومين، أوضح بايدن، أن ما جرى لن يجعله يعيد التفكير في استراتيجيته، وقال إنه عزز اعتقاده بأن الحرب يجب أن تنتهي وإن عمليات الإجلاء يجب أن تستمر. وأكد بايدن في أول خطاب بعد التفجيرين: «أتحمل مسؤولية ما حدث»، في تصريحات كان بالتأكيد لا يرغب أبداً في قولها.

انتقادات من الجمهوريين والديمقراطيين

ومع ذلك، فإن الهجومين فتحا على بايدن على الفور باب الانتقادات على وسعه. فبَدَت الردود كان لغير مصلحته، وإن كان لا يخلو من الكيدية السياسية. فقد ذهب بعض صقور الجمهوريين في مجلس الشيوخ إلى حد الدعوة لاستقالته، بينما اتهمه آخرون بأنه «مسؤول عن مقتل الشباب الأميركي». زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب، كافن مكارثي، قال إن يديه صارت «ملطخة بالدماء». بينما قالت عضو مجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوري مارشا بلاكبرن في بيان: «حان وقت مساءلته». كما استغل المنتقدون المأساة، لتشويه أحد الانطباعات الأساسية حول رئاسة بايدن، وهي أنه قائد محنك، على عكس سلفه دونالد ترامب، يعرف كيف يحمي الأميركيين. وقال السناتور الجمهوري جوش هاولي: «من الواضح الآن أنه (بايدن) لا يملك الإرادة ولا القدرة على القيادة. يجب أن يستقيل». وحتى الديمقراطيين أعربوا عن كثير من الخيبة والامتعاض وإن بشكل مضمر. إذ قال السناتور الديمقراطي جو مانشين، في بيان إنّ «الولايات المتحدة تجد نفسها في يأس عميق». وأدت مذبحة يوم الخميس، التي أسفرت أيضاً عن مقتل العشرات من المدنيين الأفغان، إلى زيادة الشرخ بين بايدن والحلفاء العالميين، الذين انتقد العديد منهم سرعة الانسحاب الأميركي من أفغانستان وتمسّك بايدن بالموعد النهائي في 31 أغسطس/آب الحالي لذلك.

كذلك، كان التأييد العام للرئيس يتراجع بالفعل في العديد من استطلاعات الرأي، بحسب ما أشارت إليه أكثر من صحيفة أميركية، وقد يستغرق الأمر وقتاً لإظهار ما إذا كان بإمكان بايدن الحفاظ على صورته كرئيس مقتدر صلب، بحسب ما قالت صحيفة «واشنطن بوست». حتى قبل وقوع الهجومين وسقوط جنود أميركيين فيهما، كانت المشاهد الفوضوية في كابول تضعف من معدلات تأييد الرئيس الأميركي.

وقال بايدن خلال الأسبوعين الماضيين إنه اختار الانسحاب من أفغانستان لتجنب المزيد من الضحايا، لكن صحيفة «وول ستريت جورنال» لفتت إلى أن مقتل 13 أميركياً الخميس في أفغانستان حتى أمس أكثر مما كان عليه الحال في عام 2020 بأكمله عندما كان الآلاف من القوات الأميركية في البلاد لتقديم المشورة للقوات الأفغانية. وبحسب إحدى الإحصائيات، فإن هذا العدد يمثل أكبر عدد من القتلى من القوات الأميركية في يوم واحد منذ عام 2011. واعتبرت الصحيفة أن مذبحة مطار كابول تضاعف من إذلال الانسحاب الأفغاني الفاشل وتزيد من جرأة «الجهاديين». كما اعتبرت أن الهجوم يضمن تخلّف آلاف المتعاونين الأفغان وبعض الأميركيين عن اللحاق بالركب عندما تنتهي عملية الإجلاء. وأوضحت أن ما يقدر بنحو ألف أميركي، كانوا لا يزالون في أفغانستان حتى أمس الجمعة، وقد يضطر بعضهم إلى الاعتماد على الدبلوماسية مع «طالبان» للخروج بمجرد مغادرة جميع القوات الأميركية في 31 أغسطس. وبعبارة أخرى، سيكونون رهائن، بحسب الصحيفة.

انسحاب متسرع

وأعاد الهجومان فتح ملف الانسحاب «المتسرع» الذي جرى تسجيل مآخذ كثيرة على توقيته وطريقة تنفيذه، مثل الإغلاق «المبكر» لقاعدة باغرام الجوية الأميركية الهامة وما نتج عن ذلك من فقدان القدرة على «جمع المعلومات الاستخباراتية» اللازمة لضمان أمن المغادرة. فقد اعتبرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أنه حتى بعد انهيار الجيش الأفغاني، كان بالإمكان الاحتفاظ بقاعدة باغرام الجوية مترامية الأطراف، في شمال كابول والتي لديها مدرجات ومحيط أمني أكبر. وقال بايدن الخميس إن مستشاريه العسكريين أخبروه أن باغرام لا تقدم ميزة كبيرة على مطار كابول بمدرجه الوحيد. ولكن حتى لو كان هذا صحيحاً، فقد كان بإمكانها توفير مزيد من الحماية للمطار، والمساهمة في عمليات الإجلاء للوفاء بالجدول الزمني لحركة «طالبان»، وفق الصحيفة الأميركية. كما أعيد تسليط الضوء على موضوع «تسليم الأمن في محيط المطار إلى حركة طالبان» والغمز من زاوية تعويل الإدارة على «التعاون» معها، ولو أن هناك تسليماً واسعاً بأنه لا علاقة لها بالهجومين. وقال ماكنزي أول من أمس، إن الولايات المتحدة تعتمد على «طالبان» لإجراء الفحص الأمني خارج المطار، منذ منتصف أغسطس الحالي. وبعد الهجوم، شكك بعض النقاد في فكرة الثقة في «طالبان» أساساً.

أصاب هجوم مطار كابول رئاسة بايدن بأزمة يصعب تجاوزها

تداعيات الانسحاب

قال الكاتب في صحيفة «واشنطن بوست» جوش روغن، منتقداً الانسحاب الأميركي من أفغانستان، إن «أميركا ستوفر المليارات من خلال وقف تسليح الجيش الأفغاني، لكننا الآن نواجه تكاليف التعامل مع تداعيات الانسحاب». وأضاف «فوضت أميركا مصداقيتها مع حلفائها، والحقت الضرر بقدرتها على كسب ثقة الشركاء المحليين في المستقبل، وتخلت عن ملايين الأبرياء. في غضون ذلك، أصبحت أفغانستان بالفعل ملاذاً للجماعات الإرهابية».

ورد بايدن بدوره، بأنه لا يثق في الحركة، ولكنه يعتمد على رغبة قادتها في مساعدة القوات الأميركية على إنهاء مهمتها بحلول نهاية الشهر حتى تغادر الولايات المتحدة البلاد. ورأت صحيفة «واشنطن بوست» أن الهجمات «تؤكد حقيقة أنه لا يمكننا الاعتماد على طالبان، لتحقيق الاستقرار والأمن في أفغانستان أو مساعدتنا في كبح جماح الجماعات الإرهابية الأخرى مثل تنظيم داعش». كل ذلك، أعاد وضع الرئيس أمام خيارات صعبة لا يخلو أفضلها من خطر مضاعفة الخسائر. المطالبات تراوحت بين ضرورة الرد بصورة فورية وحازمة، مثل العودة بالقوة إلى «تشغيل قاعدة باغرام»، وبين النهي عن مثل هذا الخيار والتركيز على استكمال الانسحاب إلى حلول نهاية الشهر وبأقل ما يمكن من الخسائر «لأن هذه الحرب انتهت» ولا مجال لتجديدها.

الرئيس استقر في آخر النهار على الخيار الثاني الذي هو خياره الأصلي. أعلن عن تحمله المسؤولية مع التوعد بمحاسبة «داعش» الذي تبنى الاعتداءين في الوقت والمكان المناسبين. وثمة اعتقاد بأن الرد قد لا يتأخر كحاجة للتنفيس عن الرئيس «المضغوط»، والذي خرّبت أفغانستان عليه بداية صاعدة لرئاسته. في المقابل، ثمة من يرى أنه من غير الإنصاف تحميل بايدن وحده مسؤولية انهيار عملية الانسحاب. فالخطيئة الأصلية وقعت يوم أعلنت الحرب على أفغانستان من دون «تعيين أهداف محدودة لها»، بحيث حكم ذلك باستمرارها 20 سنة كانت ظروفها محكومة بأن تنتهي بشكل درامي – فوضوي.

الأيام الأربعة الفاصلة عن موعد 31 أغسطس الحالي، موعد الانسحاب النهائي الذي تمسك به بايدن على الرغم من الهجومين أول من أمس، ستبدو كدهر بالنسبة للبيت الأبيض، وسط مخاوف من أن وقوع هجوم آخر قد يكون ضربة قاضية.

تقرير

تشهد منطقة الساحل الأفريقي تصعيداً متزايداً في عمليات الجماعات المسلحة، التي تستلهم تجربة «طالبان» في أفغانستان، ويخشى أن تحاول استنساخ ما قامت به الحركة، خصوصاً في مالي، بعد الانسحاب المرتقب للجيش الفرنسي مطلع العام المقبل

رهان على الطوارف والأزواد لضرب «القاعدة» في مالي (فرانس برس)

مأزق الساحل الأفريقي

هل يتكرر السيناريو الأفغاني في مالي وجوارها؟

اتفاق 2015

شدّد رئيس «بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي» (مينسما) الدبلوماسي الموريتاني القاسم وان، على أن تطبيق اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر عام 2015، «بات أمراً حتمياً من أجل ضمان استقرار دائم في مالي».

حقّقت سيطرة حركة «طالبان» على أفغانستان، إثر دخولها إلى العاصمة كابول في 15 أغسطس/ آب الحالي، حركات متطرفة عدة في العالم، وسط مخاوف من محاولات بعض التنظيمات، خصوصاً في منطقة الساحل الأفريقي على الأقل، على استنساخ هذه التجربة، مستفيدة من هشاشة الوضع في البلدان التي توجد فيها.

وإذا كانت مثل هذه الحركات ضعيفة في بعض الأقاليم، مثل الشرق الأوسط حالياً، إلا أن نشاطها في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، خصوصاً في الساحل الأفريقي، يمنحها قوة دافعة للتصعيد ضد الجيوش المحلية، المُنهكة أصلاً لأسباب متعددة. في مالي تحديداً، لم يتأخر زعيم تنظيم «نصرة الإسلام والمسلمين»، التابع لتنظيم «القاعدة» إياد أغ غالي، في تهنئة «طالبان» في كلمة مصوّرة، ثم صوّب على الوجود العسكري الفرنسي في بلاده، معتبراً أن «فرنسا قررت الانسحاب من مالي، وإنهاء عمليتها (برخان) بعد الفشل في تحقيق أهدافها، لتكتفي بعد سنوات من العناء برتبة التعاون تحت مسمى التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب». ويُظهِر غالي، مؤسس حركة «أنصار الدين»، الملقّبة بـ«طالبان الأزواد»، جرأة بفعل التراجع الفرنسي، ساعياً إلى استنساخ سيناريو «طالبان». وما يشجعه لتكرار ذات التجربة ضعف النظام في مالي، التي شهدت 3 انقلابات منذ 2012، وقرار فرنسا الأخير إنهاء عملية «برخان» العسكرية التي أطلقتها في عام 2014، والانسحاب الكامل من مدن: تيساليت، وكيدال، وتومبوكتو، شمالي البلاد مطلع 2022، وفقاً لإعلان الرئيس إيمانويل ماكرون في 10 يونيو/ حزيران الماضي. وسيلقي الانسحاب الفرنسي من شمال مالي بالثقل الأمني بالدرجة الأولى على القوات الأممية المقدّر عددها بنحو 15 ألف عنصر، وعلى الجيش المالي الموجود بأقل كثافة في هذه المناطق، وأيضاً على الجزائر التي تحاذي هذه المنطقة من الشمال، وسبق أن تعرضت لهجوم كبير في 2013، انطلاقاً منها. مع العلم أن الجزائر استبقت الانسحاب الفرنسي، بعد إدراجها بنداً في الدستور الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، يسمح للجيش بالتحرك خارج البلاد. وتنص المادة 91 من الدستور على: «يقرر (رئيس الجمهورية) إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن، بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة». والغرفة الأولى هي المجلس الشعبي الوطني (مجلس النواب)، والغرفة الثانية هي مجلس الأمة (مجلس الشيوخ) الذي يعيّن الرئيس ثلثي أعضائه. وهو ما يطرح تحدّيات جديدة للجزائر، التي يرتبط جنوبها بشمال مالي، حيث تنشط الجماعات المسلّحة، بحدود بطول 1359 كيلومتراً.

وتعاني مالي حالياً من أزمات مماثلة لما حصل في أفغانستان قبل سيطرة «طالبان». الوضع الأمني هشّ، والهجمات المسلّحة تتصاعد، والسلطة منبثقة من ثلاثة انقلابات في العقد الأخير وغير مستقرة، والدعم الدولي يتراجع، فضلاً عن الانعكاسات السلبية للاحتباس الحراري، وما يخلّفه من جفاف وفيضانات مفاجئة وحروب قبلية بين الرعاة والمزارعين. ويهدّد كل ذلك بانهيار الدولة. ولا تستبعد بعض التقديرات أن يتمكن تنظيم «القاعدة» من إعلان «إمارة إسلامية» في شمال مالي، حتى قبل اكتمال الانسحاب الفرنسي من المنطقة مطلع عام 2022. في المقابل، تبرز «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين»، التي تبنّت في 27 يوليو/ تموز الماضي، ثماني عمليات مسلحة ضد القوات الأممية والجيش المالي والقوات الفرنسية في ذات الشهر. وتضم «الجماعة» أربعة تنظيمات مسلحة، تتمثل في: «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، و«كتيبة المرابطين» المنشقة عنها، و«جماعة تحرير ماسينا»، و«جماعة أنصار الدين». ولا يقتصر الأمر على هذا التحالف، فتنظيم «داعش فرع الصحراء الكبرى»، في منطقة غاو، القريبة من الحدود مع النيجر، يشنّ أعتى الهجمات في المنطقة.

وإذا كانت مالي أساسية في ملف الساحل الأفريقي، فإن دولتين أخريين، على حدودها، تعانيان من نفوذ الجماعات المسلحة، وهما النيجر وبوركينا فاسو، وتلتقي الدول الثلاث في مثلث حدودي مشترك، يشهد تصعيداً كبيراً. ففي الشهر الحالي، تحولت منطقة الحدود إلى بركان مشتعل، سقط فيه ما لا يقل عن 250 قتيلاً، بينهم أطفال ونساء. في 18 أغسطس، خلّف هجوم شنّه نحو 400 مسلح مجهولين على قافلة شمالي بوركينا فاسو، أكثر من 120 قتيلاً، بينهم 65 مدنياً وعسكرياً، و58 من المهاجمين، بحسب مصادر محلية وإعلامية. أما في مالي فقُتل 51 مدنياً على الأقل في هجوم مسلح على ثلاث قرى بمنطقة غاو قرب الحدود من النيجر، في 8 أغسطس. وفي النيجر، قُتل 37 مدنياً، بينهم 14 طفلاً، في هجوم على منطقة تيلابيري بالحدود الثلاثة، في 16 أغسطس. وفي 21 من أغسطس جدد المسلحون هجومهم على نفس المنطقة، وقتلوا 17 مدنياً على الأقل.

وتعمل جيوش مالي والنيجر وبوركينا فاسو معاً في هذا الملف، مدعومين من 1200 جندي من تشاد، فضلاً عن موريتانيا المنخرطة معهم في تحالف دول الساحل الخمس (موريتانيا وبوركينا فاسو ومالي وتشاد والنيجر). ويساند هذه الجيوش 5100 جندي فرنسي، و15 ألف جندي أممي، ومئات من القوات الخاصة الأوروبية ضمن عملية «تاكوبا»، ومئات أخرين من القوات الأميركية المنتشرين في دول الساحل. لكن جميع هذه الحشود العسكرية لم تتمكن جميعها من وقف حمام الدماء في المثلث الحدودي.

ومن شأن هذه التطورات أن تطرح احتمالاً آخر لمواجهة التنظيمات المسلّحة. ويتعلق الأمر بالطوارق، فباستثناء جناح أغ غالي، فإن الحركات المسلحة للطوارق (أمازيغ) والأزواد (عرب) في شمال مالي بإمكانها إجهاض مشروع تنظيم القاعدة لإعلان «إمارة إسلامية». وسيناريو سقوط مالي والنيجر وتشاد بيد التنظيمات، سيؤدي عملياً إلى أمرين: الأول، تهديد الحدود الجنوبية لليبيا والجزائر، وصولاً إلى مشارف البحر المتوسط. والأمر الثاني، تهديد دول جنوب الصحراء الأفريقية، مع ما قد ينجم عنها من تهجير وإبادات وجرائم.

هنا يبرز دور الجزائر مجدداً، لجهة منع قيام تحالف جديد بين حركات الطوارق والأزواد من جهة وبين تنظيم «القاعدة» من جهة أخرى، كما حدث في 2012. بالنظر إلى معرفتها الجيدة بقبائل المنطقة. وهذا ما تدركه الأمم المتحدة جيداً لمنع سقوط شمالي مالي في يد «القاعدة» أو «داعش» بعد انسحاب الجيش الفرنسي من المنطقة.

(العربي الجديد، الأناضول)

هنا غالي «طالبان» متعهّداً باستنساخ تجربتهم في مالي

ستنسحب القوات الفرنسية من مالي مطلع العام المقبل

خاص

تنسيق استخباري تركي ـ مصري من بوابة كابول

وسط تعدّد نقاط التقاطع المصرية ـ التركية في الآونة الأخيرة، رغم الخلاف في ليبيا، نسّقت القاهرة وأنقرة استخبارياً في كابول

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد» عن تنسيق استخباري مصري ـ تركي رفيع المستوى جرى خلال الأيام الماضية، وأسفر عن تأمين عودة البعثة المصرية من أفغانستان سالمة من كابول. وأوضحت المصادر أن الدور الذي أداه الجانب التركي، الذي يشارك في ترتيب الأوضاع الميدانية في مطار «حامد كرزاي» في العاصمة الأفغانية، ساهم كثيراً في تحسين الأجواء بين البلدين. من جهة ثانية، رجحت المصادر نفسها عقد اجتماع جديد بين اللجنة المصرية التركية المشتركة، المخول لها قيادة المفاوضات الاستكشافية بين البلدين، في النصف الأول من شهر سبتمبر/أيلول المقبل، مؤكدة أن هناك أجواء إيجابية تخيم على العلاقات بين البلدين خلال الأيام الماضية. وأشارت إلى أنه يوجد فرص قوية للقاء ثنائي بين الرئيسين المصري عبد الفتاح السيسي والتركي رجب طيب أردوغان في العاصمة العراقية بغداد اليوم السبت، على هامش مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، في حال مشاركتهما.

وأوضحت المصادر أن هناك رغبة تركية في عقد اجتماع اللجنة خلال الأيام القليلة المقبلة، فيما لم تحسم الخارجية المصرية بعد موعد اللقاء المرتقب، مشيرة إلى أن هناك تقدماً كبيراً على صعيد المشاورات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والتبادل بين البلدين، والتمثيل التجاري في المحافل الدولية.

وبحسب المصادر فإنه من المنتظر أن يتصدر ملف غاز شرق المتوسط، وترسيم المياه الاقتصادية، جدول أعمال الاجتماع المرتقب للجنة، في الوقت الذي تسعى فيه أنقرة لتمرير اتفاق ترسيم الحدود البحرية قبل نهاية العام الحالي، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن الملف الليبي سيشغل أيضاً حيزاً. وأوضحت المصادر أنه على الرغم من الأجواء الإيجابية بين البلدين، إلا أن الملف الليبي يظل دائماً محل أزمات بين البلدين، مشيرة إلى أن خلافاً كان قد طرأ أخيراً بين القاهرة وأنقرة، وأدى إلى تعطل مسار التهدئة، قبل أن تعود مجدداً بعد تفاهمات بين البلدين على المستويات الأمنية والدبلوماسية.

ورأت المصادر أن منطقة الشرق الأوسط تمرّ في الوقت الراهن بمرحلة إعادة صياغة العلاقات والتحالفات بين أطرافه، وتركيا بدورها كلاعب رئيسي فيه تحرص على أن تكون جزءاً من هذه العملية. ونوهّت إلى أن الجانب التركي يسعى لإغراء القاهرة، بإمكانية المساهمة في أداء دور فاعل لحل أزمة سد النهضة الإثيوبي، استناداً إلى نفوذ أنقرة لدى أديس أبابا، بفعل الاستثمارات التركية الضخمة هناك، بالإضافة إلى العلاقة القوية مع رئيس الوزراء أبي أحمد. وتمّ توقيع عدد من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية بين البلدين خلال زيارة أبي لإسطنبول في إبريل/نيسان الماضي.

وألمحت المصادر إلى أن محادثات جرت أخيراً أشار فيها الجانب التركي إلى إمكانية المساهمة في التوصل لحل عادل لكافة الأطراف، وهو ما لم تبد له مصر اهتماماً كبيراً وقتها. وقالت المصادر: «من الطبيعي أن تسعى مصر وتركيا إلى امتلاك أوراق ضغط، في محاولة لإحداث توازن في العلاقات حال عودتها بشكل طبيعي»، مضيفة أن «الإجراءات التي اتخذتها تركيا بشأن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، والقنوات المصرية التي تبث من أراضيها تعد إيجابية، ولكن في النهاية يدرك صانع القرار المصري أن بإمكان أنقرة في لحظة أن تعيد إنتاج وسائل الضغط من خلالها مجدداً. لذلك تبحث مصر عن وسائل ضغط على أنقرة تضمن بها استمرار نهج التهدئة، خصوصاً مع استمرار ملفات التنافس الإقليمي بين البلدين»، مشيرة إلى أن «التوغل في أفريقيا سيكون محور تنافس بين تركيا ومصر، وكذلك المنطقة العربية وشرق المتوسط، بالتالي لا بد من ضمان توازن الضغط مع أنقرة».

واتخذت تركيا إجراءات عدة لإثبات رغبتها في التقارب مع مصر، من بينها تحجيم القنوات المعارضة للحكومة المصرية التي تبث من أراضيها، وإقرار البرلمان التركي مذكرة حول تشكيل لجنة صداقة برلمانية مع البرلمان المصري.

وكان نائب وزير الخارجية التركي سادات أونال، زار القاهرة على رأس وفد دبلوماسي، في 5 مايو/أيار الماضي لعقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة بين البلدين. وأكد وقتها بيان رسمي صادر عن الخارجية المصرية، أن المفاوضات تركزت على الخطوات الضرورية التي قد تؤدي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين على الصعيد الثنائي وفي السياق الإقليمي. وفي نهاية الأسبوع الماضي، كشف المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن، عن تطورات إيجابية قد تحدث قريباً في علاقات بلاده مع السعودية ومصر.

لم يُحسم بعد موعد اجتماع اللجنة المصرية التركية

عناصر من الشرطة التركية في مطار كابول (الأناضول)

متابعة

يواصل النظام السوري ضغوطه ويشدد حصاره على أحياء درعا البلد بمدينة درعا بجنوب سورية، لدفع المزيد من أهالي المحافظة ولا سيما المعارضين له للمغادرة نحو الشمال السوري

تهجير متصاعد في درعا

لجنة التفاوض تتمسك برفض مخططات النظام السوري

عماد كركص

تتوالى التطورات في محافظة درعا السورية وتحديداً في أحياء درعا البلد بمدينة درعا بجنوب البلاد، وسط تزايد أعداد الأهالي الذين اختاروا المغادرة جراء اشتداد حصار النظام السوري للمنطقة، وتمسكه بفرض خياراته على المحافظة. وغادر أخيراً حوالي 80 شخصاً غالبيتهم من المدنيين أحياء درعا البلد باتجاه الشمال السوري، في رحلة تهجير قد تكون مفتوحة على مصرعيها، في ظلّ تعنّت النظام والإيرانيين وعدم قبولهم بصيغ الحل المطروحة من قبل اللجنة المفاوضة عن الأهالي، على الرغم من الوساطة الروسية ضمن المفاوضات الجارية، والتي لم تسفر إلى اليوم، وبعد أكثر من شهرين من الحصار والتصعيد، عن نتائج تذكر.

وفي إطار التصعيد، ذكر «تجمع أحرار حوران» المعارض، أن قوات النظام قتلت 4 أشخاص في كمين على «الحاجز الرباعي» الذي تديره المخابرات الجوية التابعة للنظام، بين بلدتي المسيفرة والجيزة شرقي درعا، فجر أمس الجمعة. وحسب ناشطين من محافظة درعا، فإن المخابرات الجوية والفرقة الرابعة تعملان بالتنسيق مع إيران، على إحباط أي جهود للتسوية السلمية في محافظة درعا، فيما تتعاون المخابرات العسكرية مع روسيا لتنفيذ خطط النظام باقل قدر من القوة العسكرية.

في هذه الأثناء، تزداد المخاوف من إجبار أهالي درعا البلد واللجنة المفاوضة عنهم، على القبول بخيار التهجير إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في كل من إدلب وحلب بشمال البلاد. إذ يدفع النظام نحو هذا الخيار، من خلال عدم التزامه بأي من الاتفاقات الماضية للحل، إلى جانب تضييقه الحصار أكثر فأكثر لإجبار الأهالي على الرضوخ بعد نفاد المؤن في المنازل والمتاجر. كما تسعى إيران عبر مليشياتها، خصوصاً تلك التابعة للحرس الثوري، لإحداث تغيير ديمغرافي كهدف استراتيجي لها في الجنوب السوري، ولا سيما في درعا.

وخرجت أول من أمس الخميس، ثاني قوافل التهجير نحو الشمال السوري من درعا. ففي حين كانت الدفعة الأولى، يوم الثلاثاء الماضي، واقلّت ثمانية مقاتلين سابقين في المعارضة، بعضهم من المنشقين عن النظام، فإن الدفعة الثانية أقلت 79 شخصاً، خمسة منهم من المقاتلين والبقية من المدنيين، وبينهم نساء وأطفال. وأشارت مصادر من درعا تحدثت لـ«العربي الجديد»، إلى أن «خروج المدنيين مع الحافلات التي جاءت لنقل بعض المقاتلين الراغبين بالمغادرة، كانت بناء على رغبتهم، وذلك بعد اشتداد حدة الحصار المفروض من قبل النظام على أحياء درعا البلد، والتخوف من التصعيد في الأيام المقبلة، فضلاً عن غياب أي أفق للتوصل إلى حل في محافظة درعا».

من جهته، أوضح المتحدث باسم لجنة التفاوض عن أهالي درعا البلد، عدنان المسالمة، أن «ما حصل الخميس، هو أن هناك أشخاص ضاق بهم الحصار والجوع والقصف وطلبوا الرحيل، ونحن كلجنة حاولنا إقناع الناس بأن هذا الملف خطير ويجب التثبت بالأرض، لكن الكثير أصروا لأسباب خاصة بهم على المغادرة»، وأضاف: «قبل يومين، كانت لنا جولة تفاوضية مع النظام، رفضنا فيها أي طلب للتهجير ولم نقبل بالسير بهذا الملف».

وكشف المسالمة أنه أول من أمس الخميس «حضر إلينا مسؤول روسي كبير، واتهمنا بأننا نحتجز الناس ونمنعهم من تحقيق خيارهم بالرحيل الطوعي، وكان ممثل روسيا في مجلس الأمن الدولي قد اتهمنا صراحة بذلك». وأردف المسالمة: «كما ألمح المسؤول الروسي إلى أن قواعد اللعبة ستختلف في حال إصرارنا على عدم السماح للراغبين بالرحيل بتحقيق مطلبهم، وكان الرأي أن كل شخص حر بتصرفه ورأيه ورحل من أراد ذلك».

من جهته، استبعد الناشط الإعلامي أيمن أبو نقطة، في حديث مع «العربي الجديد»، حدوث عمليات تهجير واسعة النطاق من درعا باتجاه الشمال، معللاً ذلك بالقول إن «الأمر ليس بهذه السهولة على النظام وحتى على الإيرانيين لتنفيذه». وعبّر عن اعتقاده بأن «النظام سيدفع نحو تهجير بعض المطلوبين مع عوائلهم، بهدف تحقيق نصر إعلامي بعد كل التصعيد الذي حصل في المحافظة في الآونة الأخيرة»، مشيراً إلى أنّ المعارضة لا تزال تمتلك نقاط قوة للتفاوض عليها، لا سيما بعد الصمود بمواجهة النظام، والتصدي لقواته وتكبيدها مع المليشيات المساندة لها خسائر أثناء محاولاتها اقتحام أحياء درعا البلد».

ولفت أبو نقطة إلى أن «الروس دخلوا بقوة على مسار التفاوض المتعثر إلى الآن، وذلك من أجل فرض رأيهم، بعد أن ضغط الإيرانيون في الفترة السابقة لنقض جميع الاتفاقات بما في ذلك التي تدخّل الروس فيها». وأكد أن «لجنة التفاوض لا تزال تشدد على عدم القبول بمطالب التهجير القسري، وتسليم السلاح الفردي وإقامة حواجز من قبل قوات النظام في أحياء درعا البلد وعلى مداخلها»، مشيراً إلى أن «تمسك اللجنة برفض هذه المطالب ينبع من تماسكٍ ووحدة في القرار على الأرض». ولفت أبو نقطة إلى أنّ «اللجنة قد تقبل كحل وسط، بإجراء عمليات تفتيش بوجود عناصر من اللواء الثامن، وهم من أبناء محافظة درعا، وغالبيتهم من العناصر السابقة في فصائل المعارضة»، كما يمكن للجنة، بحسب المتحدث نفسه أن «تقبل بإنشاء حواجز لعناصر اللواء في أحياء درعا، لكن من دون وجود لقوات النظام وتحديداً الفرقة الرابعة والمليشيات الإيرانية».

وقبل أيام، قدم الروس خريطة طريق للحل في درعا البلد، تتألف من بنود عدة على أن يتّم تنفيذها ضمن جدول زمني تدريجي ومحدد. ومما نصت عليه هذه الخريطة تسليم السلاح الخفيف والمتوسط، وعودة المنشقين عن قوات النظام إلى الثكنات العسكرية التابعة للأخير، والتحاق المتخلفين بالخدمة الإلزامية، ودخول قوات النظام والمليشيات إلى أحياء درعا البلد المحاصرة، وتهجير رافضي التسوية إلى الشمال السوري. لكن هذه الخطة لاقت رفضاً شعبياً وكذلك رفضتها لجنة التفاوض، لأنها تتماهى مع شروط قوات النظام.

ومنذ حوالي 65 يوماً، تفرض قوات النظام حصاراً خانقاً على أحياء درعا البلد، مطالبة الأهالي هناك بتسليم السلاح الفردي، في نقض لاتفاق التسوية المبرم برعاية روسية صيف العام 2018، والذي يضمن لعناصر المعارضة السابقين إبقاء السلاح الفردي والمتوسط بين أيديهم. وصعّد النظام عبر الفرقة الرابعة والمليشيات المدعومة من إيران ضد هذه الأحياء من خلال عمليات القصف اليومي، محاولاً اقتحام درعا البلد.

قوات النظام قتلت 4 أشخاص في كمين على أحد الحواجز

خرجت الخميس ثاني قوافل التهجير نحو الشمال السوري

شرق غرب

كوريا الشمالية تهدّد المتسللين بالقتل

طلب محققو حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة من كوريا الشمالية، وفق تقرير صادر مساء أول من أمس الخميس، توضيح ما إذا كانت قد أمرت بإطلاق النار على أي متسللين يعبرون حدودها. وكان المحققون يشيرون إلى ملصق ورد في تقرير نشره موقع «ديلي إن كيه» الإخباري، جاء فيه أن «أي شخص يقوم بالدخول غير المصرح به إلى كوريا الشمالية، يجب أن يُطلق عليه الرصاص من دون شرط».

(أسوشيتد برس)

كازاخستان: 9 قتلى بانفجار مستودع ذخيرة

أعلنت سلطات كازاخستان، أمس الجمعة، أن تسعة أشخاص على الأقل قتلوا في سلسلة انفجارات تلت حريقاً وقع في مستودع للذخيرة في قاعدة عسكرية بإقليم جامبيل، مساء أول من أمس الخميس.

وفور الحادثة، أعلن وزير الدفاع نورلان يرميكباييف استقالته، موضحاً أن الجنود ورجال الإطفاء لقوا حتفهم أثناء محاولتهم إخماد الحريق. وأشار إلى أن المتفجرات المخزنة جاءت من منشأة في بلدة أريس.

(فرانس برس، رويترز)

وزير إيطالي يستقيل بسبب موسوليني

قدّم سكرتير الدولة للاقتصاد والمالية في الحكومة الإيطالية كلاوديو دوريغون، أمس الجمعة، استقالته بعدما أثار جدلاً بسبب رغبته في إطلاق اسم أرنالدو موسوليني، شقيق الزعيم الفاشي بينيتو موسوليني على حديقة عامة. وكتب دوريغون، العضو في حزب «الرابطة» اليميني المتطرف الذي يقوده ماتيو سالفيني، رسالة مفتوحة، جاء فيها: «لست فاشياً ولم أكن كذلك يوماً». وفيما أقرّ بأنه ارتكب «أخطاء»، قال إنه «مستعد لدفع الثمن».

(فرانس برس)

تراهن الحكومة العراقية على أن يشكل «مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة» الذي تستضيفه اليوم السبت، بداية لمرحلة جديدة تفضي إلى خفض التوتر بين دول المنطقة، وبما ينعكس إيجاباً على الوضع السياسي والأمني في العراق قبيل الانتخابات

مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة

فرصة للتهدئة بين دول المنطقة

عثمان المختار

تستضيف العاصمة العراقية بغداد، اليوم السبت، أعمال «مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة» الذي يجمع قادة وممثلين عن أكثر من 10 دول عربية وإقليمية وغربية، لبحث مجموعة من الملفات والقضايا المتعلقة بالعراق والمنطقة عموماً، في فعالية دولية هي الأولى من نوعها التي تشهدها بغداد منذ العام 1990، وتراهن عليها لتحقيق أكثر من هدف أهمها ما يرتبط بفرص خفض التوتر في المنطقة، لا سيما في ظل المشاركة الإيرانية والسعودية، فضلاً عن جني العراق ثمار أي تفاهمات قد يتم التوصل إليها على الصعيدين السياسي والأمني.

وخلال اليومين الماضيين صدرت عدة تأكيدات من مسؤولين عراقيين بمشاركة عالية التمثيل من الدول التي جرى توجيه الدعوات لها، على مستوى قادة تلك الدول ورؤساء حكومات ووزراء خارجية. لكن مسؤولاً رفيع المستوى في بغداد رهن، في حديث مع «العربي الجديد»، الخروج بنتائج ملموسة من هذه القمة بوجود الرغبة المسبقة لخفض مستويات التوتر في المنطقة، مؤكداً أن جميع الدول تسلمت جدول أعمال المؤتمر ومحاوره الرئيسية وعلى علم مسبق بها، متحدثاً، في هذا الإطار، عن «مساع طيبة» تبذلها كل من الكويت وفرنسا من أجل إنجاح الحدث، الذي وصفه بأنه «فرصة تهدئة».

وتشارك دول جوار العراق الخمس، تركيا وإيران والكويت والسعودية والأردن، بعد استبعاد مشاركة نظام بشار الأسد، بناء على رغبة بعض الدول المدعوة للمؤتمر. كما ستحضر كل من قطر ومصر والإمارات وفرنسا بصفة رئيسية، إلى جانب دعوات وجهتها الخارجية العراقية، منتصف الأسبوع الحالي، إلى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي، للمشاركة في المؤتمر الذي يستمر يوماً واحداً، وسيناقش ملفات أمنية وسياسية بالدرجة الأولى.

وحتى مساء أمس الجمعة، تشير التحضيرات الجارية في القصر الحكومي داخل المنطقة الخضراء، الذي من المقرر أن يحتضن أعمال المؤتمر، إلى أنه سيشهد على هامشه اجتماعات جانبية للوفود المشاركة. ويجري إعداد القاعات الثانوية الثلاث للقصر الحكومي، إلى جانب قاعة المؤتمرات الكبرى التي ستحتضن القمة. وبدا لافتاً وضع أعلام السعودية ومصر وإيران وتركيا في تلك القاعات، في مؤشر على أنها ستشهد لقاءات جانبية. كما دخلت قوات الجيش وجهاز مكافحة الإرهاب ووحدات المهام الخاصة بوزارة الداخلية حالة استنفار كاملة، منذ الخميس الماضي، خصوصاً في محيط مطار بغداد الدولي والطريق المؤدي إلى المنطقة الخضراء، وسط تسريبات حصلت عليها «العربي الجديد»، تفيد بقرار لسلطة الطيران المدني العراقية بتقييد حركة الملاحة الجوية فوق بغداد وضواحيها، خلال وصول ممثلي الدول إلى العاصمة، مع الإبقاء على الأجواء في مناطق البلاد الأخرى طبيعية. كما سيرافق سرب مقاتلات «أف 16» العراقية الطائرات التي تقل قادة الدول، لحظة دخولها الأجواء العراقية، ضمن مظاهر الحفاوة والترحيب الذي تضمنه برنامج اللجنة الوزارية المحضّرة للقمة.

وأكدت الكويت في وقت سابق مشاركة رئيس الوزراء صباح خالد الحمد الصباح في المؤتمر. وأعلنت طهران مشاركة وزير الخارجية الجديد أمير عبد اللهيان، الذي وصل أمس إلى بغداد، ممثلاً عنها في القمة، وهو أدنى تمثيل كان يتوقعه العراق من إيران، إذ تم توجيه الدعوة للرئيس الجديد إبراهيم رئيسي مرتين، بواسطة وزير الخارجية فؤاد حسين، وعبر اتصال هاتفي أجراه رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مع رئيسي الأسبوع الماضي. كما أعلنت بغداد رسمياً مشاركة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في القمة، مع معلومات متواترة تفيد بأن الأخير يرغب خلاله التوجه بعد انتهاء القمة إلى سهل نينوى شمال العراق، للقاء ممثلي الطوائف المسيحية وشخصيات من المنطقة التي ما زالت تعاني آثار الحرب والتخريب لغاية الآن، رغم مرور أكثر من 4 سنوات على توقف القتال. وعلى نحو موازٍ، يجري الحديث في بغداد عن مشاركة رفيعة المستوى لكل من مصر وقطر والأردن والإمارات في القمة.

كذلك قالت مصادر دبلوماسية مطلعة لـ«العربي الجديد»، إن مصر أبلغت فرنسا بمشاركة الرئيس عبدالفتاح السيسي، لكنها أشارت إلى أن مستوى التمثيل من باقي الدول المعنية قد يؤثر على القرار المصري حتى اللحظات الأخيرة.

وقال مسؤول حكومي عراقي، في اتصال هاتفي من بغداد مع «العربي الجديد»، إن جميع الدول التي وجهت لها دعوات ستشارك رسمياً بالمؤتمر، وتم اطلاعهم على ملفات وجدول أعماله، الذي سيستمر أكثر من 6 ساعات. وأضاف أن «هناك تأكيدات بمشاركة على مستوى قادة من ثلاث دول مهمة، والأخرى ستشارك بتمثيل على مستوى رئيس حكومة ووزير».

وحول ملفات المؤتمر، قال المسؤول إن «التوقيت الحالي مناسب جداً لخفض نسبة التوتر بين عدة أطراف محورية بالمنطقة ستكون موجودة في بغداد، وبعض هذه الدول لها رغبة مسبقة بذلك، ومنها السعودية وإيران»، لكنه استدرك أن «القمة لن تحل مشاكل المنطقة، ويمكن اعتبارها فرصة للبدء بفتح مساحة حوار وإنهاء فترة الانغلاق في كل الملفات». وأوضح أن بلاده تعتبر أن «أي تهدئة بالمنطقة ستنعكس إيجاباً على الملفين الأمني والسياسي في العراق، والملفات العراقية التي سيتناولها المؤتمر هي أساساً مفتوحة مع دول الجوار منذ مدة».

وأطلقت اللجنة المنظمة للمؤتمر رسمياً عليه اسم «مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة». وبدا واضحاً أن شعار الحملة الترويجية يحمل ألوان الدول التي تشارك فيه بصفة رئيسية، وهي إلى جانب العراق كل من الكويت والسعودية والأردن وإيران وتركيا (دول الجوار) إلى جانب دول قطر ومصر والإمارات وفرنسا.

وفي وقت سابق، قال وزير الخارجية فؤاد حسين إن بلاده تلقت «ردوداً إيجابية من جميع الدول المدعوة للحضور»، مؤكداً أن روسيا ستشارك عبر سفيرها في بغداد إيليروس كوتراشيف في المؤتمر. وحول عدم توجيه الدعوة لنظام الأسد، قال حسين إن «مسألة دعوة سورية موضوع خلافي إلى حد الآن. وأعتقد أن الإخوة السوريين يتفهمون ذلك». وكانت الخارجية العراقية نفت، أخيراً، توجيه أي دعوة إلى نظام الأسد لحضور قمة بغداد على خلفية زيارة أجراها رئيس «الحشد الشعبي» فالح الفياض إلى دمشق خلال الأسبوع الماضي.

وفي السياق نفسه، قال عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان عامر الفايز، إن المؤتمر سيكون فرصة لترطيب أجواء لعلاقات متوترة بين بعض الأطراف في المنطقة. وأضاف، لـ«العربي الجديد»، أن «العراق يؤدي دوراً وسيطاً بتقريب وجهات النظر بين الدول المختلفة في ما بينها من خلال هذا المؤتمر، لكن يجب على الحكومة أن تضع مصلحة العراق أولوية في الملفات التي سيتم بحثها»، معتبراً أن «مستوى التمثيل السعودي والإيراني سيكون مهماً للمؤتمر الذي سيكون نجاحه مهماً للمنطقة عموماً».

وقال المتحدث باسم المؤتمر ووكيل وزير الخارجية نزار الخير الله، أمس الجمعة، إنه لن يتم الإعلان عن أسماء الوفود والشخصيات التي ستشارك في المؤتمر لسببين، الأول لظروف فنية والثاني هو طلبات دول ألا يعلن عن مشاركتها قبل عقد مؤتمر بغداد، وهذه مقتضيات سنراعيها في هذا الجانب. وأوضح، في تصريحات أوردتها وكالة الأنباء العراقية (واع) رداً على سؤال بشأن مدى إمكانية عقد لقاءات ثنائية بين الدول المشاركة، وخصوصاً من لديهم خلافات ثنائية، أن «اللجنة التحضيرية مهمتها توفير الأجواء المناسبة للقاءات الثنائية، وفي كل المؤتمرات الإقليمية هناك فرصة للحوار، وهذا يتوقف على رغبة الدول في عقد هكذا لقاءات، ونعتقد أن المؤتمر فرصة لعقد تلك اللقاءات، والعراق سيهيئ الوسائل المتاحة لعقدها إن رغبت تلك الدول».

وعن هدف العراق المباشر من عقد المؤتمر، قال الخير الله: «نعمل على تعزيز الشراكات والمشاريع مع الدول المشاركة في مؤتمر بغداد»، موضحاً أن «طبيعة الأزمات والتحديات في المنطقة تخلق فرصاً حقيقية للشراكة، وهذا ما نعمل عليه، ونعتقد أن هذه الرغبة مشتركة بين العراق والدولة المشاركة» في القمة. وأكد أن «مؤتمر بغداد سيعقد ليوم واحد فقط، هو السبت، ومشاركة الدول تمثل دعماً للحكومة وسيادة واستقرار العراق».

لكن عضو الحزب الشيوعي العراقي طه اللامي اعتبر أن «المؤتمر لن يكون من أجل دعم حكومة تبقى من عمرها شهر ونصف الشهر»، في إشارة إلى حكومة الكاظمي وقرب إجراء الانتخابات التشريعية في البلاد. وأوضح اللامي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «المؤتمر أساساً نابع من فكرة أن أي تهدئة بين إيران وخصومها بالمنطقة تعني هدوءاً في العراق، والكاظمي يسعى لكسب دعم خارجي أيضاً على أنه شخص مناسب لحكومة العراق المقبلة أيضاً».

واعتبر أن «ملفات مثل الحدود والمياه الإرهاب والتجارة مفتوحة أساساً بين العراق وجواره ولم تتوقف، لذا فإن المؤتمر بالغالب يحمل أبعاداً أخرى».

لكن الباحث في الشأن السياسي العراقي والمغرب من حكومة الكاظمي، فاضل أبو رغيف قال إن «هناك مجموعة من الملفات المهمة التي يسعى العراق إلى فتحها مع دول الجوار، وأبرزها الملف الأمني. فقد تمكن العراق خلال السنوات الماضية من إعداد قاعدة بيانات كبيرة ودقيقة، تشمل معلومات التنظيمات الإرهابية، سواء في العراق أو دول المنطقة، إضافة إلى طرق تنقل عناصر هذه التنظيمات، وهو لديه حدود متاخمة مع أكثر من دولة مهددة أمنياً وتشهد عدم استقرار في أغلب الأحيان».

وبين، لـ«العربي الجديد»، أن «العراق يتطلع إلى دعم من جميع دول المنطقة بالملف الأمني، إضافة إلى ملفات اقتصادية وتجارية وصناعية أيضاً».

وعلى المستوى السياسي، أشار أبو رغيف إلى أن «العراق أدى قبل أشهر دوراً ريادياً لحلحلة التوترات في المنطقة، وهو قادر على تبني المزيد من المبادرات بهذا الشأن، منها ما هو بين مصر وتركيا، والسعودية وإيران». وأكد أن «نتائج هذا المؤتمر لن تجنيه حكومة الكاظمي، كونها شارفت على الانتهاء، بل ستقطف ثماره الحكومة المقبلة، لكن لا بد من تشكيل لجنة لمتابعة التطورات العملية لمخرجات مؤتمر بغداد، لضمان عدم إهمال الاتفاقيات التي تتم خلاله».

(شارك بالتغطية من بغداد زيد سالم)

وصل وزير الخارجية الإيراني الجديد أمس إلى بغداد

طه اللامي: الكاظمي يسعى لكسب دعم لترؤس الحكومة المقبلة

دخلت القوات الأمنية في حالة استنفار كاملة (أحمد الربيعي/فرانس برس)

الحدث

الصدر يتراجع عن مقاطعة الانتخابات البرلمانية

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

أعلن زعيم التيار الصدري في العراق، مقتدى الصدر، أمس الجمعة، التراجع عن قراره السابق القاضي بمقاطعة الانتخابات البرلمانية المقرر أن تُجرى في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، في مؤشر جديد على أن البلاد ماضية في إجراء الاستحقاق من دون أي تأجيل.

وقال الصدر، في كلمة له من مدينة النجف جنوبي العراق، إنه تسلم «ورقة إصلاحية من القوى السياسية»، من دون أن يكشف عن فحواها أو من هي الجهات التي كانت على تواصل معه. لكن تصريحاته حملت تأكيداً ضمنياً لصحة الأنباء التي تحدثت عن وساطات معه قادتها كتل سياسية عراقية إلى جانب شخصيات من حزب الله اللبناني وأخرى إيرانية.

وقال الصدر: «اقتضت المصلحة أن نخوض الانتخابات»، داعياً إلى وقفة تحت قبة البرلمان لتطبيق بنود الورقة الإصلاحية». وفيما أكد أنه سيخوض الانتخابات المقبلة بعزم وإصرار، دعا إلى مشاركة مليونية.

وجاء إعلان الصدر بعد اجتماع له أمس مع نواب وقيادات تحالفه، في منزله بمحافظة النجف (جنوبي العراق) كان مخصصاً لحسم الموقف من الانتخابات.

وكان زعيم التيار الصدري قد أعلن في منتصف يوليو/ تموز الماضي، مقاطعته الانتخابات البرلمانية. ورفض خلال الفترة الأخيرة ضغوطاً من قبل القوى السياسية والحكومة للعدول عن قراره، مشترطاً تأجيل موعد الانتخابات قبل أن يبدّل موقفه أمس. ومنذ مطلع يوليو الماضي، أعلنت عدة قوى سياسية عراقية مقاطعة الانتخابات المقبلة، وأوردت كل واحدة منها عدة أسباب لقرار المقاطعة بدت متشابهة فيما بينها مثل «سطوة السلاح المنفلت»، و«المال السياسي»، إضافة إلى مسألة عدم وجود «ضمانات بنزاهة الانتخابات». ولا تزال القوى المدنية على موقفها بالمقاطعة، وأبرزها الحزب الشيوعي العراقي الذي اعتبر في بيان سابق له أن الانتخابات المقبلة لن تكون مفتاحاً للتغيير، ولن تحقق تطلعات الشارع. وكانت قوى أخرى أبرزها «البيت الوطني»، وحركة «نازل آخذ حقي»، و«اتحاد العمل والحقوق المدني»، والتيار المدني الذي يتزعمه النائب الحالي فائق الشيخ علي، من أوائل المبادرين للإعلان عن عدم المشاركة رداً على استمرار استهداف الناشطين المدنيين.

كما سبق أن أعلنت كل من «جبهة الحوار الوطني»، بزعامة نائب رئيس الوزراء الأسبق صالح المطلك، وحزب «التجمع الجمهوري»، الذي يتزعمه السياسي عاصم الجنابي، قرار مقاطعة الانتخابات إضافة إلى «المنبر العراقي»، الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي.

دعا الصدر أمس إلى مشاركة مليونية في الانتخابات (علي نجضي/فرانس برس)

لبنان

الأمن العام يحذر من أزمة طويلة
دعم لدياب بوجه بيطار

بيروت ـ **العربي الجديد**

لم يجد المدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم سوى دعوة العناصر الأمنية إلى الصمود في وجه الأزمة التي تعصف بالبلاد، محذراً من أنها قد تطول، في وقت برزت مواقف إضافية أمس الجمعة داعمة لرئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب بعد إصدار المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت طارق بيطار «مذكرة إحضار» بحقه. وقال إبراهيم، في نشرة توجيهية وجهها، أمس الجمعة، إلى العناصر لمناسبة عيد الأمن العام السادس والسبعين، «يمر لبنان في حالة انعدام وزن سياسي واقتصادي، وحتى أمني وعسكري، جراء الانهيار الكبير الذي ضرب الدولة وقوّض مؤسساتها وأنهك مواطنيها». وتابع «التأزّم الذي يمر به لبنان قد يطول، وأجيكم الصمود والوقوف سداً منيعاً حماية لوطنكم وأهلكم وشعبكم، لأنه متى سقطت الدولة فستقع على الجميع بلا استثناء، والكل سيُصبح في عين الفوضى وعلى خط التوترات»، لكنه شدد، في المقابل، على أن «الوضع الراهن على ماساويته إلى زوال».

من جهة ثانية، تلقى رئيس حكومة تصريف الأعمال دعماً من رئاسة مجلس النواب ورؤساء الحكومة السابقين. وقال الأمين العام لمجلس النواب عدنان ضاهر، في كتاب إلى النيابة العامة التمييزية، إن «هذا الأمر لا يعود إلى القضاء العدلي وفقاً للمواد 70 و71 و80 من الدستور، وهذا الأمر موضوع ملاحقة أمام المجلس النيابي تمهيداً للسير بالإجراءات اللازمة». واعتبر رؤساء الحكومات السابقة نجيب ميقاتي (المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة)، وفؤاد السنيورة، وسعد الحريري وتمام سلام، في بيان، أول من أمس، أن ورقة إحضار دياب «سابقة خطيرة بكل الأبعاد السياسية والوطنية والدستورية، وتنم عن إجراء غير بريء يتسلق القانون وغضب أهالي الضحايا بالجريمة، ليبثا من موقع رئاسة الحكومة دون سواها من المواقع العليا في الدولة اللبنانية التي يشار إليها نهاراً جهاراً بمسؤولية وقوع هذه الجريمة». من جهته، قال مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، خلال افتتاحه أحد المساجد، بحضور دياب وميقاتي، إن «موقع رئاسة الحكومة لا يقل أهمية وقدراً عن أي موقع رئاسي آخر في لبنان»، واعتبر أن «الإصرار على هذا النهج من قبل البعض في السلطة القضائية - التي لا نتدخل في عملها - يسيء إلى أصول مفهوم التعامل مع الرئاسة الثالثة، في قضية انفجار مرفأ بيروت».

العراق

خنادق لوقف تخريب أبراج الكهرباء

بغداد ـ **براء الشمري**

لا تزال مناطق شمال العراق وشرقه تشهد هجمات متكررة تستهدف أبراج نقل الطاقة الكهربائية، على الرغم من الإجراءات المشددة للقوات العراقية لحماية المنظومة الكهربائية، والتي تضمنت نشر طائرات مسيرة وحفر خنادق لمنع الوصول إلى الأبراج وتفجيرها. وتُعدّ محافظة كركوك، شمالي البلاد، واحدة من أكثر المحافظات التي تعرضت إلى هجمات تخريبية، ما دفع القوات الأمنية إلى حفر خنادق تهدف لمنع الوصول إلى الأبراج من قبل جماعات التفجير.

إلا أن مسؤول الإعلام في شبكة كهرباء كركوك علي كرم يرى أن هذه الطريقة غير كافية للحماية، مشيراً في تصريح صحافي إلى أن المحافظة شهدت تفجير 40 برجاً لنقل الكهرباء خلال الفترة الماضية، ما تسبب بزيادة ساعات انقطاع التيار الكهربائي. ويشير إلى أن «القوات الأمنية بدأت بحفر الخنادق حول أبراج نقل الطاقة لمنع وصول العناصر التخريبية إليها»، لكنه يعتبر أن «هذه الطريقة غير كافية، لأن الجماعات التي تقوم بتفجير الأبراج لا تستقل السيارات أثناء تنفيذ عملياتها، بل يأتي عناصرها بواسطة الدراجات النارية، ويقومون بزرع العبوات تحت هذه الأبراج ومن ثم تفجيرها».

تسببت الهجمات بانقطاع الكهرباء مراراً (فرانس برس)

متابعة

عشرات الإصابات في الضفة
الاحتلال يقمع الفلسطينيين

رام الله، القدس المحتلة
العربي الجديد

أصيب عشرات الفلسطينيين بالاختناق بالغاز المسيل للدموع وبالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، خلال قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي مسيرات سلمية ضد الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، انطلقت في أماكن عدة أمس الجمعة.

وانطلق مئات الفلسطينيين بعد صلاة الجمعة أمس بمسيرة سلمية من أمام المسجد الكبير في بلدة بيت دجن شرق نابلس شمال الضفة الغربية، رفضاً لإقامة بؤرة استيطانية على الأراضي الشمالية الشرقية للبلدة، قبل أن تقمع قوات الاحتلال المسيرة، ما أوقع عشرات الإصابات.

كذلك، أصيب عشرات الفلسطينيين أمس بعد قمع قوات الاحتلال بقنابل الصوت والغاز والرصاص المعدني المغلف بالمطاط مسيرة شارك فيها نحو ألفي مواطن، في محيط جبل صبيح في بلدة بيتا جنوب نابلس شمال الضفة الغربية، رفضاً لإقامة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية على قمة الجبل. وأفاد الهلال الأحمر الفلسطيني بأن طواقمه تعاملت أمس مع 33 إصابة في بلدة بيتا.

كذلك، أصيب ثمانية فلسطينيين بالمطاط، بجروح بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، بعد اعتداء قوات الاحتلال على المسيرة الأسبوعية في قرية كفر قدوم شرق قلقيلية شمال الضفة الغربية، المناهضة للاستيطان والمطالبة بفتح شارع القرية المغلق منذ أكثر من 17 عاماً.

كذلك قمعت قوات الاحتلال أمس وقفة منددة بالاستيطان واعتداءات المستوطنين في منطقة أم الشقحان بمسافر يطا جنوب الخليل، واحتجزت عدة فلسطينيين بينهم 7 صحافيين.

في الأثناء، أكد مدير الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، حفظي أبو سنينة، لـ«العربي الجديد»، أن أوقاف الخليل أغلقت 10 مساجد قريبة من الحرم ودعت للصلاة أمس الجمعة في الحرم الإبراهيمي، حيث امتلأت أروقته بالمصلين. وتأتي الدعوة للصلاة في الحرم رداً على محاولات الاحتلال تهويده.

كذلك، أدى نحو 40 ألف فلسطيني أمس صلاة الجمعة، في باحات المسجد الأقصى، تزامناً مع إجراءات مشددة لقوات الاحتلال. في غضون ذلك، أجبرت سلطات الاحتلال أمس عائلة سمرين المقدسية على هدم منزلها ذاتياً في حي وادي حلوة ببلدة سلوان جنوب مدينة القدس المحتلة، فيما اضطرت عائلة عابدين لمواصلة هدم منزلها بيدها بقرار من بلدية الاحتلال في القدس. على صعيد آخر، اعتقلت قوات الاحتلال فجر أمس، شقيقين من بلدة بعيد جنوب غرب جنين، كما اعتقلت ثلاثة شبان آخرين بعد إطلاق النار على مركبتهم في بلدة بيت فجار جنوب بيت لحم.

متابعة

أفغانستان تكبح تطلعات الحكومة الإسرائيلية
أول لقاء بين بايدن وبينت

بعد أن تم تأجيله أول من أمس الخميس، عقد اللقاء بين الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت أمس

عُقد اللقاء بين الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، أمس الجمعة، ولكن بريق خافت، بعدما فرضت التطورات في أفغانستان، وتحديداً الهجوم في مطار كابول، تأجيل الموعد الأساسي لهذا اللقاء الأول بين الرجلين والذي كان أول من أمس الخميس. فقد خطف الهجوم الأضواء من زيارة بينت وما كان يحمله في جعبته من ملفات إلى البيت الأبيض، لا سيما خطته «الاستراتيجية» لمواجهة إيران، وقضايا أخرى تهم تل أبيب ولكنها باتت أقل أهمية بالنسبة للرئيس الأميركي المنشغل بالوضع الحرج الذي فرضته أحداث أفغانستان على إدارته.

لكن ذلك لم يمنع بايدن من التأكيد عند بدء الاجتماع أنه سيناقش السلام للإسرائيليين والفلسطينيين مع بينت. كذلك أشار إلى أنه إذا لم تنجح الدبلوماسية أولاً مع إيران فسيتعين علينا اتخاذ إجراءات أخرى. وقال إنه يناقش خططاً للتأكد من عدم تطوير إيران أسلحة نووية على الإطلاق.

وفيما قال بايدن إن علاقة بلاده مع إسرائيل في أفضل أحوالها، قال بينت بشكل منفصل إن إسرائيل ستقف دائماً مع الولايات المتحدة بدون تردد. وأوضح بينت أنه يتفق مع بايدن على وجود خيارات أخرى بالنسبة لإيران إذا لم تنجح الدبلوماسية، متحدثاً عن ضرورة «وقف عمليات الطرد المركزي الإيرانية».

وكانت وسائل الإعلام الإسرائيلية قد أبدت شكوكاً أمس الجمعة في أن يكون لدى الرئيس الأميركي الصبر أو الاهتمام بالقضايا التي سيطرحها بينت، وذلك بعدما كانت هذه الوسائل قد خصصت حيزاً واسعاً للحديث عن هذه الزيارة وجدول أعمالها. وبعدما أعلن بينت أنه يريد لهذا اللقاء أن يركز على الملف النووي الإيراني، والحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل في المنطقة وإلغاء تأشيرات دخول الإسرائيليين إلى الولايات المتحدة، رأت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أمس أن «أسبوع بايدن الكارثي في أفغانستان، ألقى بظلاله على زيارة بينت».

وكتب المحلل الإسرائيلي في الصحيفة عاموس هارئيل «منذ توليه منصبه قبل شهرين ونصف الشهر، كان بينت يتوق إلى التقاط صورة مع بايدن في البيت الأبيض». وقال «كان الجانب الإعلاني للاجتماع لا يقل أهمية عن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، ولكن بعد ذلك جاءت آخر الأخبار السيئة من أفغانستان، مما قلص بشكل خطير فرصة بينت لتحقيق أي مكاسب سياسية من ذلك الاجتماع». وتابع هارئيل «لا يملك بايدن الكثير من الوقت أو الاهتمام لبينت، عندما تقوم المشاهد الدموية من كابول باستخراج ذكريات الأميركيين المكبوتة عن (العاصمة السابقة لجمهورية فيتنام الجنوبية) سايغون، لكن يفترض أن المضيفين لن يرغبوا في عدم احترام رئيس الوزراء، فعلى الرغم من كل هذا، فإنهم ما زالوا حريصين للغاية على نجاحه كرئيس للوزراء»، تحسباً من عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم.

وأشار إلى أن «زيارة بينت، التي تمت تغطيتها بإثارة معينة في وسائل الإعلام الإسرائيلية، تبدو أقل إثارة للاهتمام للجمهور الإسرائيلي في الداخل». وقال هارئيل مفسراً «يعاني الإسرائيليون من مشاكل أكثر إلحاحاً، خاصة الخوف من أن يؤدي الفشل في احتواء فيروس كورونا إلى قيود صارمة جديدة».

من جهته، رأى موقع «والا» الإخباري الإسرائيلي أن «أزمة كابول عقدت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى البيت الأبيض». وأضاف «كان بينت قد خطط لمناقشة ملف إيران والحصول على مزيد من المساعدة العسكرية، لكن من المشكوك فيه الآن ما إذا كان بايدن سيتحلّى بالصبر على مثل هذه القضايا». واستدرك «ومع ذلك، سيتمكن رئيس الوزراء من تحويل الأزمة إلى بناء علاقة مع الرئيس».

وروى الموقع الإسرائيلي تفاصيل تأجيل اللقاء الأول بين بينت وبايدن. وقال نقلاً عن مسؤول إسرائيلي، لم يسمه، «كان بينت ومستشاروه ينتظرون في الفندق لمغادرة البيت الأبيض، عندما رن الهاتف من البيت الأبيض حيث طُلب منهم الانتظار». وأضاف «مستشارو بينت أوضحوا لمسؤولي البيت الأبيض أنهم يفهمون الوضع تماماً، وأن رئيس الوزراء سيتكيّف مع الظروف والتغييرات في جدول الرئيس». وتابع «بعد ساعة أخرى، كان البيت الأبيض قد أبلغ بالفعل مكتب رئيس الوزراء أن الاجتماع قد تأجل حتى إشعار آخر. وبعد ثلاث ساعات من الموعد الأصلي للاجتماع، أعلن البيت الأبيض أنه تمت إعادة جدولته ليوم الجمعة». وخلص الموقع إلى أن «أهمية الاجتماع بين بايدن وبينت الآن هي فقط في انعقاده».

وكان مكتب بينت قد قال في بيان إن بايدن اتصل أول من أمس برئيس الوزراء الإسرائيلي. وأضاف «تقدم رئيس الوزراء، نيابة عن مواطني إسرائيل بتعازيه الحارة بشأن الأحداث الأليمة التي وقعت في أفغانستان، وقال للرئيس بايدن: نقف إلى جانبكم في هذه الظروف الصعبة». وتابع البيان: «شكر الرئيس بايدن رئيس الوزراء على إبدائه تفاهمه لتغيير موعد لقائهما على ضوء الأحداث التي وقعت في أفغانستان، كما قال الرئيس بايدن إنه يتطلع إلى لقاء بينت الذي سيعقد اليوم (أمس)».

(العربي الجديد، الأناضول)

التطورات في كابول عقّدت زيارة بينت إلى البيت الأبيض

أحداث أفغانستان قلّصت فرصة بينت في تحقيق مكاسب

منذ توليه منصبه كان بينت يتوق للالتقاط صورة مع بايدن (نيكولاس كام/ فرانس برس)

شرق غرب

أوروبا تدعو إيران لاستئناف مفاوضات فيينا

أعرب مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل (الصورة)، في اتصال مع وزير الخارجية الإيراني الجديد حسين أمير عبد اللهيان، أمس الجمعة، عن أمله في «الإعلان عن تاريخ مطلوب لطهران» لاستئناف مفاوضات فيينا النووية، بعد تشكيل الحكومة الإيرانية الجديدة. من جهته، أكد المسؤول الإيراني أن «المفاوضات المقبولة هي التي تنجم عنها نتائج ملموسة وعملية»، مؤكداً أن «الحكومة يجب أن تنفذ قانون البرلمان الإيراني حول المواضيع النووية».

(العربي الجديد)

المغرب: الأحزاب التقليدية تتصدر الترشيحات

تصدّرت أحزاب «العدالة والتنمية»، قائد الائتلاف الحكومي الحالي في المغرب، و«الأصالة والمعاصرة» (أكبر حزب معارض) والاستقلال (أعرق الأحزاب المغربية) و«التجمع الوطني للأحرار» (ثاني أكبر حزب في الائتلاف الحكومي) عدد لوائح الترشيح للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية، المقررة في 8 سبتمبر/ أيلول المقبل. وكشفت إحصائيات وزارة الداخلية المغربية، أمس الجمعة، عن تقديم الأحزاب الأربعة 92 لائحة في 92 دائرة محلية.

(العربي الجديد)

«فتح» تكسر انتخابات نقابة المهندسين

حققت كتلة «العزم المهنية»، المنبثقة من التحالف بين حركة «حماس» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، فوزاً صريحاً في انتخابات نقابة المهندسين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. وتفوّقت مرشحة الكتلة ناديا حبش، وهي من أعلام اليسار الفلسطيني، على منافسها سامي حجاوي مرشح حركة «فتح». الأمر الذي اعتبره محللون ونشطاء رسالة احتجاج واضحة تجاه السلطة الفلسطينية و«فتح».

(العربي الجديد)

سيناتور أميركي ينتقد القيادة التركية

انتقد رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي بوب مينينديز، خلال زيارة إلى اليونان، أمس الجمعة، تركيا، قائلاً إن قيادتها الحالية ليست ملتزمة بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. وقال عقب اجتماعه مع وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس: «كلنا نطمح إلى أن تكون تركيا جسراً بين الشرق والغرب. لسوء الحظ، في عهد الرئيس (التركي) رجب طيب أردوغان لم يكن هذا هو الواقع».

(أسوشيتد برس)

بلغاريا: استمرار الأزمة الحكومية

سلّم الرئيس البلغاري، رومين راديف (الصورة)، أمس الجمعة، تفويضاً للحزب الاشتراكي، ثالث أكبر حزب سياسي في البرلمان، لتشكيل حكومة بعد فشل محاولتين سابقتين. ورغم الفرص الضئيلة بإمكان نجاح التشكيل الحكومة، قالت زعيمة الحزب كورنيليا نينوفا، إن حزبها سيدعو ثلاث مجموعات خرجت من احتجاجات مناهضة للفساد العام الماضي لمناقشة تشكيل حكومة ائتلافية.

(أسوشيتد برس)

نجاح للجيش النيجيري أم هروب من «داعش»؟

استسلام مفاجئ لمقاتلي «بوكو حرام»

تتعدد التفسيرات في نيجيريا حول الأسباب الكامنة وراء الاستسلام المفاجئ لمقاتلي «بوكو حرام» فيما يبدي أهالي الضحايا غضبهم من ما يرونه سياسة متساهلة يعتمدها الجيش مع عناصر الجماعة

تثير صور استسلام جهاديين منهكين مع عائلاتهم للجيش النيجيري جدلاً حاداً بشأن ما تعلنه القوات العسكرية عن نجاح حربها المستمرة منذ مدة طويلة ومستقبل المقاتلين الذين يسلمون أسلحتهم. فقد ظهر العشرات من عناصر جماعة «بوكو حرام» في صور نشرها الجيش هذا الشهر، وهم يستسلمون لجنود في ولاية بورنو، شمال شرقي البلاد.

وكان البعض منهم يحملون أوراقاً كُتبت بخط اليد، تطلب من النيجيريين المسامحة. ويصف الجيش النيجيري تلك الحالات بالفرار الجماعي، وبأنها ثمرة حملة مكثفة لإنهاء نزاع مستمر منذ 12 عاماً، أودى بحياة نحو 40 ألف شخص، وشرّد قرابة مليونين آخرين.

في المقابل، يعتبر محللون ومصادر أمنية أن حالات الاستسلام ربما قد تكون مدفوعة بشكل أكبر بالخسائر التي تكبدتها الجماعة في الاقتتال الداخلي مع جهاديين منافسين من تنظيم «داعش - ولاية غرب أفريقيا». وقد سقط في المعارك بينهما زعيم «بوكو حرام» أبو بكر الشكوي، في مايو/ أيار الماضي، ليميل ميزان القوى إلى «داعش».

لكن حالات الاستسلام تثير حساسية كبيرة في نيجيريا، فالأهالي الغاضبون في بورنو، يخشون من أن يتمكن الجهاديون المسؤولون عن سنوات من الفوضى، من الإفلات من العقاب أو العودة إلى ساحة الحرب. والانشقاقات ليست أمراً نادراً في نيجيريا، لكن بالنسبة للجيش الذي يقاتل «بوكو حرام» و«داعش»، يمثل ارتفاع أعداد المستسلمين دليل نجاح.

في السياق، قال رئيس الأركان الجنرال فاروق يحيى، خلال فعالية نُظّمت أخيراً: «إننا نحرز تقدماً ونحقق نتائج، وإذا ما استمررنا، وينبغي أن نستمر، سنطوي هذه الصفحة في شمال شرق» البلاد. وأضاف «ندعو الآخرين المختبئين في الأدغال إلى أن يتقدموا ويسلموا أسلحتهم مثل زملائهم».

وكشف الجيش النيجيري أن نحو ألف عنصر من «بوكو حرام» وعائلاتهم استسلموا، وفق بياناته. وحول هذه التطورات، يرى الباحث في «المركز الوطني للأبحاث العلمية» الفرنسي فنسان فوشيه أن سيطرة تنظيم «داعش - ولاية غرب أفريقيا» بعد وفاة الشكوي كانت السبب الرئيسي لحدوث انشقاقات جديدة بين المدنيين، الذين أرغموا على العيش تحت سيطرة «بوكو حرام» والمقاتلين على حد سواء، ويعتبر أن الجماعة خسرت نفوذها «لمصلحة تنظيم داعش، ويشعر عناصرها بأنهم غير قادرين على الحفاظ على موارد رزقهم تحت سيطرة هذا التنظيم». ويضيف «من المعقول أن عدداً من أبرز القادة استسلموا لاحساسهم بأنهم سيخسرون الكثير في ظل تنظيم داعش - ولاية غرب أفريقيا».

بدورها، تكشف مصادر أمنية أن قياديي تنظيم «داعش» يسيطرون بشكل مطرد على فصائل «بوكو حرام»، ويقتلون من يقاومهم ويعرضون على الباقين العيش تحت سيطرة التنظيم أو الرحيل.

كما يكشف مصدر أمني عاملاً حاسماً أدى إلى هذه التطورات، مرتبط برتب عناصر «بوكو حرام» الذين سلّموا أنفسهم، مشيراً إلى أنهم شبان التحقوا بالحركة، وعائلات ليس لها روابط أيديولوجية أو جهاديون متشددون.

من جهته، يتحدث مصدر أمني يتمركز في شمال شرقي البلاد عن «مشاعر متضاربة بشأن الموجة المفاجئة من استسلام مقاتلي بوكو حرام». وفي إشارة إلى أحد المنشقين، يشير إلى أنه «سيكون من السذاجة التفكير بأن أدامو روغو روغو، القيادي سيئ السمعة في بوكو حرام، والقاتل بلا رحمة، يمكن أن يستسلم بهذا الشكل».

يحارب الجيش النيجيري «بوكو حرام» منذ 12 عاماً (فرانس برس)

مخاوف شعبية من إفلات عناصر «بوكو حرام» من العقاب

ويعدّ المقاتلون الذين استسلموا بمثابة اختبار لحاكم ولاية بورنو باباناغا أومارا زولوم، في وقت يشتد الغضب في عاصمة الولاية مايدوغوري، حيث يقيم في مخيمات عشرات الآلاف ممن نزحوا بسبب العنف. والعديد من المواطنين يخشون من السماح بعودة الجهاديين السابقين.

وذكر زولوم في بيان، أنه «علينا الاختيار بين حرب لا تنتهي أو القبول بحذر بالإرهابيين المستسلمين، وهو أمر مؤلم بالفعل وصعب على أي شخص خسر أحباء». والتقى زولوم في الأسبوع الحالي بالرئيس محمد بخاري لمناقشة إدارة حالات الاستسلام بشكل أفضل، مع العلم أن نيجيريا تطبّق برنامجاً حكومياً باسم «عملية الممر الآمن»، ويهدف إلى تأهيل جهاديين سابقين. ويُعتبر البرنامج حافزاً للمقاتلين للتخلي عن السلاح. لكن فتح الباب أمام عودة مقاتلين أثار امتعاض كثيرين في مايدوغوري، حتى بين الذين رحّبوا بحذر بحالات الاستسلام. وقال أحد الأهالي، ويدعى غورو: «سيعيدون تأهيل هؤلاء الإرهابيين، سيعطونهم مبلغاً من المال كي يبدأوا حياتهم من جديد. نحن خرّيجون وما الذي فعلته لنا الحكومة؟». أضاف «لا يمكن لأحد أن يقتل والدي ووالدتي وشقيقي وأن تقول الحكومة إنها ستعفو عنه ويمكنه العودة والإقامة في بلدتي. من غير الممكن تأهيل إرهابي في ستة أشهر فقط».

(فرانس برس)